بنك محلي يؤسس محفظة بـ 10 ملايين دينار للاستثمار في أسهم خارجية

كشفت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان بنكا محليا يدرس تأسيس محفظة قيمتها 10 ملايين دينار لشراء أسهم متنوعة في شركات خارجية خلال المرحلة المقبلة. ولفتت الى ان البنك يستعد لتلك الخطوة لتعزيز ايراداته في ظل الركود الحالي الذي يعانيه السوق المحلي، مستدركة بان البنك كلف عددا من الشركات الاستشارية اجراء دراسة حول الصندوق وأدائه والجدوى من تأسيسه. وقالت ان الادارة التنفيذية في البنك ستتخذ قرارا حاسما بشأن المحفظة واطلاقها للاستفادة من الأوضاع الحالية في أسواق المال العالمية، حيث أصبحت الأسعار أكثر جاذبية للاستثمار.

● عمر راشد

في ظل تراجع أصولها بسبب الخسائر الرأسمالية للبورصة

5 عوامل تساعد شركات الاستثمار المتعثرة في التمسك بالأمل

كثير من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تعاني بشدة جراء التراجعات التي تشهدها أصولها بسبب الخسائر الرأسمالية للسوق، ولكن شركات الاستثمار ستكون الأكثر تأثرا إزاء ما يشهده السوق حاليا من انخفاض واضح على مستوى القيم السوقية، حيث كانت تعول تلك الشركات على تحسن القيم السوقية لأصولها للخروج من عنق الزجاجة، غير ان أوضاع السوق والخسائر الرأسمالية التي تلحق به والتي تقدر بنحو 6 مليارات دينار منذ بداية العام الحالي وحتى الآن، فضلا عن ضعف اداء الاقتصاد المحلي ستزيد الأمور تعقيدا وتشابكا بالنسبة لعدد ليس بقليل من الشركات الكويتية وخاصة الاستثمارية التي تقطعت بها كل السبل ولم يعد لها خيارات سوى الاعتماد على النفس في رحلة الوصول الى بر الأمان.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن على الساحة الاستثمارية ماذا تفعل شركات الاستثمار وكل الظروف ضدها؟ وهل تنجح الشركات التي لم تعد هيكلة ديونها حتى الآن في تجاوز أزمتها مع ظهور تحديات جديدة لم تكن في الحسبان والتي من أبرزها شبح أزمة مالية جديدة بدأت تلوح في الأفق بسبب تفاقم ازمة منطقة اليورو، واحتمالات عدم قدرة الولايات المتحدة الأميركية على رفع سقف ديونها؟

في هذا السياق استطلعت «الأنباء» آراء أوساط استثمارية اكدت ان شركات الاستثمار التي لم تتوج جهودها حتى الآن بتوقيع عقود إعادة الهيكلة ستواجه ظروفا اكثر صعوبة خاصة ان الأصول

أداء السوق خلال المرحلة المقبلة يتطلب الكثير من التعديلات

جميع الشركات الاستثمارية ملزمة بإعادة هيكلة محافظها الاستثمارية

التي تملكها شهدت تراجعات كبيرة بسبب تراجع القيم الاسمية لأسهمها.

وأفادت بان هناك عدداً من الحلول التي يمكن ان تساعد الشركات في التمسك بالأمل للخروج من الأزمة ولكنها تظل حلولا ثانوية وليست حلولا جذرية ومنها:

● بيع بعض الاصول المملوكة وإعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية لتوفير السيولة اللازمة لمزاولة النشاط.

● ضرورة الالتزام بخدمة الدين للحد من تفاقم حجم الديون التي تثقل كاهل هذه الشركات.

● السيطرة على الإنفاق مع التركيز على الجوانب التي تدر تدفقات نقدية مستمرة.

● محاولة الدمج مع الشركات ذات الأنشطة المتشابهة والتي تتقارب مستويات أصولها.

● الدخول في الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال تحالفات، خاصة ان اكثر الشركات لا يمكنها حاليا الدخول في مشروعات كبرى بشكل منفرد نظرا لصعوبة توفير السيولة.

وأشارت المصادر الى ان هذه الشركات عليها التعاطي بحرفية ومهنية مع هذه المستجدات التي طرأت، داعية الى ضرورة ان تعيد الجهات الحكومية النظر في مسألة تدخلها لحل جزء من المشكلة وليس عبر شراء الديون كما كان مطروحا من قبل.

ودعت جهات التمويل الى البدء في منح التسهيلات الائتمانية بانتقائية ولا تتعامل مع جميع الشركات بمنظور واحد وان تنظر لكل شركة طالبة للتمويل على انها حالة خاصة.

ولفتت الى امكانية تخفيف قيود الائتمان لفتح قنوات التمويل وفق ضوابط تضمن القروض الممنوحة للشركات المحلية في كل القطاعات وليس في قطاع الاستثمار فحسب، مشيرة الى ان كثيرا من الشركات الاستثمارية لديها أصول جيدة ولكن المشكلة ان هذه الأصول كلما ارتفعت قيمتها عادت للتراجع مجددا بسبب العوامل المؤثرة على السوق.

وذكرت ان الدولة تدخلت في وقت ذروة الأزمة وقدمت الدعم اللازم للقطاع المصرفي، لافتة الى ان شركات الاستثمار جزء لا يتجزأ من القطاع المالي.

وعن الحلول الممكنة أكدت ان جميع الشركات الاستثمارية التي عدلت أوضاعها كان ذلك من خلال حلول ذاتية بحتة سواء ببيع أصول او من خلال إدخال مستثمرين جدد عبر زيادات رؤوس الأموال او من خلال دعم كبار الملاك، لافتة في هذا الخصوص الى انه ليس في مقدور كل الشركات ان تخرج من الأزمة بحلول ذاتية نظرا لأن أصولها ضعيفة او ان ديونها تزداد بسبب عدم القدرة على الوفاء بخدمة الدين.

وذكرت في هذا الإطار ان عددا من الشركات ومنها شركات استثمارية قد تتجه اضطراريا للتصفية في ظل صعوبة أوضاعها.

وأوضحت ان جميع الشركات الاستثمارية بات لزاما عليها إعادة هيكلة محافظها الاستثمارية، مبينة الى ان هذا الأمر يتطلب مهنية في كيفية وتوقيت هذه الهيكلة، بحيث لا تتأثر المحافظ الاستثمارية لهذه الشركات بشكل سلبي، مشيرة الى انه من الممكن ان تكون هناك تضحيات ببعض الأصول المهمة ولكن بأقل الخسائر الممكنة على ان يكون في المقابل تخارجات تحقق عوائد ليحدث نوع من التوازن.

وذكرت ان هذه الحلول مجتمعة تعمل عليها كثير من الشركات الاستثمارية منذ بداية ظهور تداعيات الأزمة، غير انها تظل حلولا ثانوية وليست جذرية للخروج من الأزمة، مؤكدة في هذا السياق ان شركات الاستثمار ليست وحدها في النفق المظلم ولكنها الأكثر تضررا من التأخير في إيجاد حلول للأزمة سواء ذاتية او خارجية.

وقالت ان المشكلة الرئيسية التي تواجه كثيرا من هذه الشركات هي صعوبة الحصول على فرص استثمارية تحقق العوائد التي تلبي متطلباتها، مشيرة الى ان المؤشرات الحالية لا تدل على وجود دعم حكومي، وبالتالي فإن الشركات الاستثمارية التي لن تتمكن من إخراج نفسها من هذه الأزمة بجهودها الذاتية قد تتجه الى التصفية كما حدث مع بعض الشركات الاستثمارية الأخرى سواء المدرجة او غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.

● شريف حمدي

التشكيل حق أصيل للرئيس التنفيذي بالتنسيق مع الوزير

لماذا أثار قرار تشكيل مجالس إدارات القطاع النفطي استياء البعض؟!

فيما يستعد القطاع النفطي لتنفيذ مشاريع عملاقة تتجاوز قيمتها المليارات بدأت تطفو النعرات الكارثية على السطح وأصبح القطاع برمته فوق صفيح ساخن بعد القرارات الحاسمة التي اتخذها مجلس ادارة مؤسسة البترول بتشكيل مجالس ادارات شركات القطاع النفطي، وأصبحت هناك بعض الاعتراضات من القياديين على التشكيل الجديد وقاموا بتوجيه السهام المسمومة نحو متخذي القرارات وذهبوا ابعد من ذلك في الاعتراض على النقل.

فبعد مرور أكثر من 9 أشهر على تعيين الرئيس التنفيذي الجديد لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي الذي استبشر أغلبية عمال القطاع النفطي خيرا بتوليه مهام عمله من أجل الإسراع في إقرار المشروعات العملاقة المتوقفة وزيادة الرواتب الأساسية وتوحيد سلم الرواتب والأجور وتفهم مطالبهم وتحسين أوضاع القطاع النفطي، إلا ان الحالة السائدة حاليا في القطاع أشبه ما تكون بمطاردة هدفها إيجاد حالة من الانقسام والتوتر ضد اناس شرفاء تحملوا المسؤولية كاملة.

مصدر مسؤول في القطاع النفطي قال لـ «الأنباء» ان تشكيل مجالس إدارات الشركات النفطية هو حق أصيل للرئيس التنفيذي بالتنسيق مع وزير النفط رئيس مجلس إدارة المؤسسة حيث تجري العادة بان يقوم الرئيس التنفيذي بتقديم توصية الى وزير النفط ومن ثم يقومان بالتشاور فيما بينهما ومن ثم اخذ القرار المناسب في التشكيل ومن ثم يرفع لمجلس إدارة مؤسسة البترول لاتخاذ القرار النهائي، مشددا على ان عملية التشكيل لم تخرج عن التركيبة الاعتيادية المتعارف عليها داخل القطاع.

وأضاف المصدر قائلا: من الملاحظ ان 90٪ من القياديين في مجالس ادارات شركات مؤسسة البترول من داخل القطاع النفطي وتم تدويرهم من داخل القطاع بين مجالس الادارات فما هي المشكلة حاليا ولما لم تثر هذه الامور في السابق؟

وأضاف: لماذا يعترض م.محمد حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب للتخطيط والغاز في شركة نفط الكويت على قرار تكليفه بشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة البترول الوطنية الذي لا يقل اهمية ومسؤولية ويرفض قرار مجلس إدارة المؤسسة القاضي بتوليه المنصب الجديد؟! مشيرا الى ان محمد حسين رجل قيادي قديم وهو قدوة لكافة العاملين في القطاع، ومتسائلا: كيف يرفض قرارا اتخذه مجلس ادارة المؤسسة وصادق عليه وزير النفط؟

وحول ما ردده بعض القياديين في القطاع بأن عمليات التدوير السابقة تمت بالتنسيق والتشاور مع القياديين علق المصدر قائلا: «لو كانت هناك استشارات بالفعل منذ 3 سنوات في تعيين مجالس الإدارات لما شهدنا الحركات التدويرية الكبيرة في عام 2007»، مضيفا «لو كل واحد له حق الرفض ما جرى التدوير في عام 2007، فالاستشارة في مثل هذه الأمور لم تكن موجودة في السابق والكل يعلم بهذا الامر».

وأوضح المصدر قائلا: «عملية التدوير الحالية مقبولة في القطاع النفطي وصار لها قبول من قبل القياديين».

وأضاف قائلا: «كل ما تردد في الفترة الأخيرة غير صحيح ولابد ان تحترم وجهات نظر مجلس ادارة مؤسسة البترول والرئيس التنفيذي لها في عملية التدوير وذلك للصالح العام وفق الرؤية العامة للرئيس التنفيذي ولوزير النفط».

وزاد: إن استمر القطاع النفطي بهذه المنهجية في الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة وعدم احترام القياديين فلاشك انه سيتسبب في تدهور العلاقة بين القياديين ومجلس إدارة مؤسسة البترول وبما ينعكس سلبا على مستقبل القطاع النفطي المقبل على مشاريع عملاقة وحيوية لمستقبل القطاع النفطي بشكل خاص وللاقتصاد الوطني بشكل عام سواء كانت هذه المشاريع في قطاع الاستكشاف او التكرير او في صناعة البتروكيماويات.

وقال المصدر: «القطاع النفطي هو عصب الاقتصاد الكويتي باعتباره المسؤول عن اكثر من 95٪ من الدخل القومي للبلاد»، موضحا ان القطاع ولما له من اهمية يحظى برعاية واهتمام الحكومة بشكل كبير.

● أحمد مغربي

kfh.com 180 3333

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House
الأمان والإطمئنان